

الفرصة الأخيرة

بعد أن انتقلت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الخطة (ب)، تكون الحلقة الثالثة من صفقة القرن دخلت حيز التنفيذ. عنوان الخطة (ب) حدده نتنياهو قبل فترة تحت عنوان «إعادة تاهيل قطاع غزة». وفق الرؤية الأميركية الإسرائيلية لإعادة «تاهيل قطاع غزة»، يتعدى الأمر، العناوين الإنسانية، التي شكّلت المدخل، لتخصير غزة كي تكون وطن الكيان الفلسطيني، الذي قد يحمل اسم الدولة الفلسطينية.

الولايات المتحدة وإسرائيل هما اللتان تسببتا في تفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، عبر حصار دام لنحو اثني عشر عاماً، وخلالها، حافظت إسرائيل على استمرار وتفاقم الانقسام الفلسطيني الذي لم يكن بالإمكان تجاوزه بسبب تضارب الحسابات بين الأطراف الفلسطينية. الفلسطينيون كلهم كبارهم وصغارهم يدركون طبيعة المخططات الأميركية الإسرائيلية، وماهية صفقة القرن، لكنهم عاجزوا حتى اللحظة عن بناء وإعادة صياغة الخيار الفلسطيني في مواجهة الخيار الأميركي الإسرائيلي. ويذكر الفلسطينيون أيضاً أن التحالف الأميركي الإسرائيلي، يستعجل امر فتح ملف قطاع غزة لإعادة تاهيله، وأن الوقت المتاح أمامهم لم يكن طويلاً، وها هو ينفد. خلال الأيام القليلة الماضية، بدأت مؤشرات تنفيذ الخطة (ب) من قبل التحالف الأميركي الإسرائيلي، الذي يستهدف تجاوز السلطة الشرعية، واقتحام ملف غزة.

في ظاهر الأمور، لا يفرض التحالف الأميركي الإسرائيلي على حماس أو على السلطة، أية شروط مقابل ما يمكن اعتباره معالجه ملف قطاع غزة، غير أن تطورات هذا الملف تشير إلى أن الأمور تأخذ شكل فرض سياسات الأمر الواقع، بما يمكن فصائل المقاومة من أن تتحدث عن انتصار في معركة

أكثر من مرة كنا نقول: إنها الفرصة الأخيرة.

ولكن كنا نتراجع (أضد كلنا) ونعطي أنفسنا فرصة أخرى حول الفرصة الأخيرة.

ما الفرق بين هذه الفرصة الأخيرة والفرص الأخيرة السابقة؟ وهل ستكون فرصة أخيرة أم أن الأمر هذه المرة قد وصل إلى الحدّ والدرجة التي لا تسمح بتكرار نفسها.

إذا فشلت «الوساطة» المصرية المرتقبة، وهذا الأمر بحد ذاته سيدخلنا في أزمة جديدة، فإن مصر - على ما يبدو - ستترفع بيدها عن كامل الملف - على الأقل في هذه المرحلة - وربما تبدأ الجهات المصرية المعنية بتسيير الأمور (من زاويتها العملية القائمة على الأرض)، دون أن تحفل أبداً أي مسؤولية، ودون أن تتحمل هي بدورها مسؤولية خاصة حول الطرف أو الأطراف المعطلة للمصالحة وإنهاء الانقسام.

وإذا ما سارت الأمور وفق هذه الرؤية والمنظور فلن النتيجة المحتمنة في هذه الحالة ستكون تكريس الوقائع القائمة على الأرض والتعامل معها وفق الآليات «الممكنة»، ووفق القوى التي تؤمّن هذه الآليات.

باختصار، إذا فشلت الوساطة المرتقبة فإن الجهات الشرعية الفلسطينية الممثلة في الرئاسة والمنظمة والحكومة ستعتبر أن التعامل مع الوقائع كما هي قائمة تنهي في الواقع «القبول» الضمني ببقاء حالة الانقسام، والقبول الضمني ببقاء قوة خارجة عن الشرعية، ومناسبة لها على وحدة وشرعية المؤسسة الفلسطينية في سدة التحكم بجزء من الوطن وجزء من الشعب إلى أجل غير مسمى.

وفي هذه الحالة لا مناص من أن يتم التعامل مع «المبادرات» القطرية، وربما من خلفها التريكية وبمباركة إلى هذه الدرجة أو تلك من قبل الأمم المتحدة ووسطائها.

هنا تكون حركة حماس قد حققت كل ما تريد.

فهي تبقى في سدة التحكم، ويمكن لها عبر «المبادرات» التي ستشهد منها المزيد والمزيد على الأسابيع القادمة أن تدعي بأنها باتت

ماذا بعد أن بلغت السكاكين الحناجر؟

بقلم: طلال عوكل

كسر الحصار، وفي الوقت ذاته يملأ أسلحة السلطة الوطنية بذخيرة اتهام حماس بالتساقط مع صفقة القرن.

قبل فترة، كانت قطر تنسّق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، فيما يتعلق بالمشاريع التي تنفذها في قطاع غزة، وكانت السلطة راضية عن ذلك، ولكن تبدلت الظروف، وقررت قطر تجاوز السلطة، فدفعت تكاليف السورلا الخاص بشركة توليد الكهرباء، ثم أعلنت عن تخصيص اثنين

وخمسين مليون دولار لتنفيذ مشاريع تنموية.

الفعل القطري جاء بعد دعوة وجهتها الولايات المتحدة لمختلف الفرقاء، بتقديم الدعم لقطاع غزة، ولذلك أعلن جيسون غرينبلات عن ترحيبه وشكره لقطر وإسرائيل، وعديد الدول التي ساعدت في فتح ملف المساعادت لفترة. لم يتوقف الأمر عند ذلك، بل دخلت إلى قطاع غزة، سيارات نظافة لصالح البلديات فضلاً عن ثلاث طائرات مغربية تحمل مواد إغاثة وطينية في طريقها إلى القطاع.

هذه مجرد بدايات، لم تستطع السلطة، منع تنفيذها بالرغم من محاولاتها، وبالرغم من تصريح عزام الأحمد من أن دخول السورلا يشكل تجاوزاً للخط الأحمر.

هو حقيقة تجاوز لكل الخطوط الحمر، فهو تنفيذ لمخططات من فوق رؤوس كل الفلسطينيين الذين ينقسمون بشأنها بين مرحب وغاضب، لكن الفلسطينيين أيضاً يتحملون جزءاً من المسؤولية عن ذلك، حين لم ينجحوا في ردم هوة الانقسام.

لم يعطمة أهمية، لإلقاء المسؤولية على هذا الطرف أو ذلك، فالمخطط يسير بقوة، نحو فرض صفقة القرن، إسرائيل تبدي ارتياحاً، فهذا نتينها هو يقول بأن حكومته ليست صاحبة مصلحة في إدارة حرب على غزة، وأن الحل

الفرصة الأخيرة

بقلم: د. عبد المجيد سويلم

على أبواب «فك الحصار»، وأنها «قادرة» على عقد هدنة مع إسرائيل بما يكرس هذا الواقع.

وهنا، أيضاً، تصبح المصالحة وإنهاء الانقسام مسألة لا أهمية لها ولا جدوى من ورائها، هذا إذا لم نقل بأن المصالحة وإنهاء الانقسام في هذه الحالة يتحولان إلى معطّلات ومعيقات للنتيجة التي حاولنا أن نشرحها. لا تتصوّر أبداً أن يتم الاتفاق والتوافق مع الشرعية الفلسطينية إذا كانت هذه النتيجة هي محضات الوساطة المصرية المرتقبة. كما لا تتصوّر أبداً ومطلقاً أن تكون هذه النتيجة هي التي يعمل عليها الجانب المصري ويرغب في موافقة الشرعية الفلسطينية عليها. ولهذا فإن الحل الوحيد الذي لا يُفضّل الوساطة المصرية، والذي لا يكرّس هذه النتيجة هو أن يكون لدى مصر تصورات لحلول وسط تتضمن الوقائع التالية:

1 - إنهاء تحكّم حركة حماس بقطاع غزة من الناحية المدنية والإدارية وإبقاء درجة «معيّنة» من هذا التحكم من الناحية الأمنية وبحيث يتم تحديد هذه الدرجة في المحطات المعيّنة، تماما كما يتم تحديد الفترة المؤقّته لهذا التحكم وآليات إنهاء هذا التحكم في مراحل زمنية مُجدولة.
2 - تأجيل البثّ بما بات يُعرف (بسلّاح المقاومة) إلى ما بعد الانتخابات ويتمتد البت منذ الآن على الآلية التي سيتمت من خلالها التعامل مع هذا البند في كل الظروف والأحوال.

3 - الاتفاق على جدول عمل معدّدة لعودة الموظفين (كل الموظفين) إلى عملهم وترتيب أمورهم المالية ضمن هذه الجدولة.

4 - تكفّف حماس بيدها كاملةً عن الأمن الداخلي وتصبح خارج الصلة المباشرة بهذا الأمن، ويُعاد دمج الأمن الداخلي في القطاع في إطار ажجرة الرسمية وفق اعتبارات مهنية وفقية ملازمة للجميع، بعد مرحلة انتقالية متوافق عليها.

5 - تحدد مواعيد جديدة متفق عليها لدورة قائمة للمجلس الوطني وتحدد كفيّيات المشاركة في هذا المجلس ليصار إلى دخول كل من هو خارج منظمة التحرير الفلسطينية إلى المنظمة وفق نسب لكل الفصائل

نحو تغيير قواعد اللعبة مع الاحتلال الإسرائيلي

بقلم: سامر سلامة*

الإسرائيلية بذلك بل عملت على تقويض الاقتصاد الفلسطيني وحصاره ومنعه من النمو من خلال منع الوصول إلى واستخدام الموارد الحيوية لتعزيز الإنتاج المحلي مثل منع الاستثمار في المناطق المصنفة «ج» والاستفادة من الموارد الكاملة في تلك المناطق. وقد تعدت الإجراءات الإسرائيلية المستهدفة للاقتصاد المحلي الفلسطيني لتشمل استقطاب الادي العاملة الماهرة الفلسطينية وإغراءها بعدد من الامتيازات المادية الأمر الذي أفقد الاقتصاد الفلسطيني أهم مقومات نموه والمتمثل في العامل البشري، ما أدى إلى اختلال واضح في سوق العمل الفلسطينية وبالتالي كبح عملية التنمية المحلية والنمو. وإن حصار قطاع غزة أيضا يأتي ضمن نفس التوجهات والخطط الرامية إلى تدمير اقتصاد القطاع وجعله تحت رحمة سلطة الاحتلال. فكلام الرئيس الواضح بأننا لن نقبل باستمرار الوضع على ما هو عليه وبأننا لن نقبل ان تكون سلطة بلا سلطة فيه ما يكفي من الدلالات بأن القيادة الفلسطينية عازمة كل العزم على الالتزام بقرارات المجلسين الوطني والمركزي الأخيرين بإعادة النظر ببروتوكول باريس الاقتصادي وتبني خطة اقتصادية تدريجية تقود إلى مزيد من الاستقلال للاقتصاد الفلسطيني.

فأمام هذه الدلالات الاقتصادية للخطاب، إلى أين نتجه البوصلة؟ وما هي قدراتنا كسلطة وشعب على مواجهة التحديات الاقتصادية القادمة؟ إنني أعتقد أن الرئيس والقيادة الفلسطينية عازمون على تغيير قواعد اللعبة مع الاحتلال الإسرائيلي وسيكون للبعد الاقتصادي دوره في هذا الموضوع.

إنسا لا نستطيع أن نتكر أن اقتصادنا الفلسطيني مكبل وهش ومحاصر وتابع للاقتصاد الإسرائيلي ويمكن لإسرائيل أن تعيث به وتضغط علينا لتقديم تنازلات كما اعتدنا خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، وبهذا فإننا نجد أنفسنا على المدى القصير نسير نحو الكارثة، إلا أننا على المدى المتوسط والبعيد وإذا نجحنا في إحداث التفاف جماهيري على القيادة الاقتصادية الجديدة التي تناكف

هو بتيسير وتغيير حياة سكان قطاع غزة. ينهي نتينهاو الفزع الذي أصاب بعض المحللين والمراقبين الذين قرؤوا على نحو خاطئ، التهديدات التي لم يتوقف مسؤولون إسرائيليون عن إطلاقها محذرة من قرب القيام بعدوان جديد على غزة. ميلادينوف هو الآخر ساهم في التحويل بالتهديدات الإسرائيلية، وينسب لنفسه إنجازاً بأنه نجح في منع وقوع حرب كانت وشيكة.

الجهود الإقليمية والدولية، كلها تهيأت وساهمت في الانتقال إلى الخطة (ب)، التي ستتولى تنفيذها مؤسسات دولية، وتأخذ طابعاً متدرجاً، وصولاً إلى السماح ببناء ميناء أو ممر بحري ومطار. في هذه الأثناء تواصل إسرائيل هجماتها على المسجد الأقصى لفرض التقسيم الزماني والمكاني عليه، فيما يتحضر الجيش الإسرائيلي لتنفيذ قرار المحكمة العليا بهدم قرية الخان الأحمر ونقل سكانها إلى أبو ديس، التي تفتقرض صفقة القرن أنها عاصمة الدولة الفلسطينية.

وبالإضافة يعلن أفيغدور ليبرمان أن الإذاعة الإسرائيلية ستنقل موقع بثها إلى القدس، وهذه وتلك كلها مجرد مقدمات مستعجلة لكي تتحول إسرائيل إلى الضفة الغربية لإحداث تغيير جيوسياسي وديموغرافي خطير، مسؤول إسرائيلي قال حين دخل السورلا القطري إلى غزة إن عليهم أن يرقبوا سلوك حماس، حيث يتوقع أن تبدأ حماس تخفيف حدة الحراك الشعبي على حدود قطاع غزة، والأرجح أن تقابل كل خطوة باتجاه تخفيف الحصار بخطوة باتجاه تخفيف التوتر على الحدود، السؤال الآن موجه للفلسطينيين، فلقد بلغت السكاكين الحناجر، ما يرتب عليهم إجراء تغيير جذري في حساباتهم، وأن يتداركوا الوقت الذي ينزف دما، وحقوقاً.

آراء

أطراف الحصار

«النتش» هذا «قنْذ التلال»

لا يغار «النتش» القميء من ابتهال الإنسان للنخيل السامق في غير مكان إمارته على التلال.. لا؛ ولا يحسد «النتش» القنفذي زيتونة التلال والجبال إذا تربعت مليكة في عقر مملكته.

جلود قنوع هو هذا «النتش» لا يذُل كبريائه أن يكون فضلة طعام للماعز المتأفف في هجير الصيف من جوع يقرص معدة هذا الماعز؛ الجلود - القنوع هو الآخر .. بل هما حليفان.

كم كان للإنسان أن يمزغ أنف هذا «النتش» الشائك، فيستخدم عظامه لكسب الأرقم من قذارته! .. فيخسر في هذا التمريرغ ثوبه الأخضر الداكن، ثم مخالبه، ومن ثم يُلغظ «النتش» بما هو اتفه من لفظ النواة.

ساهر هو النتش على مزِ الفصول. لا تعرفه ظامئاً في الصيف او مرتوبياً - ريان في الشتاء. لكن، في أول الربيع يتذكر النتش أن أسنان الماعز فكت أززار ثوبه .. فلا يخشى على عريه الفاضح؛ بل يخشى على عري التلال. زهوره شيء كالأرزار لا توفرها أسنان الماعز.. لكن يخبئ بعضها مؤونة لفصل يلي فصلًا، لعام يلي عامًا .. هكذا حاله من أول الدهر على تلال هذه الأرض المقدسة، التي لولاه لجرفت سيول الشتاء أديمها أحرمر رقيقًا يستر عري الصخر.

للولاه لكان اليباب - الموت (الأصفر؛ الأحمر؛ البني) تسيدّ الجبال، فيماذا تمسك جذور الأزاهير الهشة آنذاك؟ كيف للعشب الأخضر الفاتح ان يمدّ مائدته فصلًا من فصول العام الأربعة، بل، كيف لشتلة الزيتون المباركة ان يقطمها التراب حتى تشبّ باسقة.

جهول - ظلوم هذا الإنسان ان ظنّ النتش وغداً كالعليق الذي يستوطن تربة الجبال حتى عظامها.. ولا يرحل ان قتلته له ارحل. تكشه فیرحل.

النتش تومئ له؛ افسح المكان من فضلك، فيفعل طالما فلح الفلاح ارضه. فإن تقاعس هبّ النتش إلى حراسة الاديم الرقيق أن تأتي عليه زخّات مطر كالواابل. يضطرب وجه الأرض من فصل السى فصل، بل قل: تغیّر الأرض زينة حسنھا «ماكياجھا». لكن هذا النتش القنفذي لا تضطرب درجة اخضراره. لا تنزل درجة من الأخضر الداكن (غامق وأشدّ غمقة من اللون الزيتونی).

إنه «ماكياج» وجه التلال العانس.. حتى اذا وجدت «عريسا» لها وبعلا (سواء سروة سامقة وصنوبرا متينا، او غشيبات قمح وشعير) .. أخرج النتش لها مهر العروس؛ تربة صانھا من التبدّد والضیاع مع عاديات الزمن.

مبعثر هو النتش أحيانا، او متراض كثيف، كأنه سترّز المغوار الحمارب، المنافع عن تربة التلال .. وله عدته المناسبة لحياة جندیة الضنك.

إنه عبوس دائماً، أكثر من خشن الملمس. لكن، بمن تحته زهيرت الربيع القادم وقت ریح الشتاء وسيوله؟ أنها تجد الملال في أحضان «النتش» والى جواره، كأنها تحتمي به، أيضا، حتى لا تأتي أسنان الماعز عليها، بل تترك شيئا من الأزاهير خزّانة الموسم المقبل، من جبل الی جبل.

هو النتش، اذا، معيل وعائل. لكن، ليس عائلة على حقل فلاح مجتهد.. ولا متطفلا. بل له بعض شيء من عقل البقاء الغريزي، فتراه ينصب متاريس الدفاع امام السيول على حافة انكسارات طبقات الصخر. وأحيانا، يعرز «خط الحراسة» الذي يقيمه الفلاح من حجارة السناسل والجدران الاستنادية فيسمح بمرور ماء المطر الزائد .. ولا يسمح للتراب بذلك.

جندي التلال هذا النتش، كما الغراب الأسود يمسح عن سطح الأرض قتلى الكائنات البرية. يقولون إن الغراب علم الإنسان احترام حرمة الموت فصار يدفن موتاه، وما لا يدفنه الإنسان لا يأنف الغراب عن جيفته. .. وأما هذا النتش فهو حارس الحياة في تلال الأرض المقدسة ان يموت أديمها أو يجذب إلى الأبد. صحيح أننا من التراب والى التراب نعود، لكن لمملكة النبات قانونها الآخر، من التراب والى التراب تحيا. وهل للإنسان حياة بلا مملكة النبات؟ وهل لمملكة النبات من تراب على السفوح لولا حراسة النتش للتراب.. شرطا للشجر العالي، شرطا لشجيرات اقل علواً .. شرطا ليجد عشب الربيع مهدأ يستريح فيه وعليه. هذا القميء الذي لا يغار، هذا «القنفذي» الذي يحتضن زهيرت الربيع، هذا الجلود، القنوع، المعيل لا العالة، هذا السيد الشهم، هذا الخادم-الجندي.. هذا هو «النتش».

حسن البطل
نشر في 12-09-2015



الموقع الإلكتروني : www.al-ayyam.ps
البريد الإلكتروني : E-mail: info@al-ayyam.ps

العنوان البريدي:

الأيام - ص.ب 1987 رام الله - فلسطين
المقر الرئيسي: 39 شارع الأيام - رام الله
هاتف: 02-2987341/3/4/5، فاكس: 02-2987342

* وكيل وزارة العمل.

تصدر عن:

شركة مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

رئيس التحرير:

أكرم هنية



جريدة يومية سياسية

تأسست العام ١٩٩٥